

تقييم المصارف الخاصة العراقية باستخدام مؤشرات تسعير القروض المصرفية :
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

*Evaluating Iraqi private banks using the bank loan pricing model:
An applied study of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange*

الباحثة: مينا غسان حميد
جامعة النهريين/ كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Mena Ghassan Hameed
College of Business Economics /
Al-Nahrain University
Baghdad , Iraq
menamenaghassan88@gmail.com

أ.م.د. بلال نوري سعيد
جامعة النهريين / كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد ، العراق
Dr. Bilal Noori Saeed
College of Business Economics/
Al-Nahrain University
Baghdad , Iraq
belal@eco.nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث:

- تاريخ الاستلام: 25-03-2021
- تاريخ ارسال : 10-04-2021
التعديلات
- تاريخ قبول: 25 - 04-2021
النشر

المستخلص

تعد عملية تسعير القروض المصرفية من اهم المصادر لايرادات المصرف إذ تمثل القروض جزء كبير من موجودات المصرف ويهدف البحث الى تقييم المصارف الخاصة العراقية من خلال قدرتها على تسعير القروض المصرفية بصورة كفوءة وفاعلة ، من خلال الطرق التي تستخدمها المصارف عينة البحث في تسعير القروض اذ ينبغي على المصارف الاهتمام بطريقة تسعير القروض من خلال سعر الفائدة ويتم تحديد سعر الفائدة ملائم للطرفين ، فعندما يضع المصرف سعر فائدة مرتفع يؤدي ذلك الى خسارة الزبائن بذهابهم الى مصارف اخرى ليحصلوا على القروض ، واما اذا وضع سعر فائدة منخفض يؤدي ذلك الى خسارة المصرف لذا ينبغي على المصارف استخدام الطرق الحديثة في تسعير القروض المصرفية ، تمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، اما عينة البحث فتمثلت في 8 مصارف تم اختيارها من بين 24 مصرف مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية والتي توافقت متطلبات البحث ، وللمدة (2006-2015) ، وتم استعمال مجموعة من المؤشرات المالية (العائد على صافي الاموال المستخدمة ، المتوسط المرجح للتكلفة رأس المال ، Z-Score هدف الربحية) للقياس متغيرات البحث .

الكلمات المفتاحية: تسعير القروض المصرفية ، هدف الربحية ، كلف التمويل .

Abstract

The process of pricing bank loans is one of the most important sources for the bank's revenues, as loans represent a large part of the bank's assets. The research aims to measure and know the impact of bank loan pricing indicators on credit risk. When the bank sets a high interest rate, this leads to a loss of customers by going to other banks to obtain loans, and if a low interest rate is set, this leads to a loss for the bank. Therefore, banks should use modern methods of pricing bank loans. The research community represents the banks listed in the market. Iraq Stock Exchange. As for the research sample, it consisted of 8 banks that were selected from among 24 banks listed on the Iraq Stock Exchange that meet the research requirements, and for the period (2006-2015), and a set of financial indicators were used (return on net funds used, weighted average cost of capital, Z-Score Profitability objective) Measurable research variables .

Key words: bank loan pricing, profitability objective, financing cost.

المقدمة

تعد القروض المصرفية مصدرا مهما لتمويل المؤسسات والشركات والزبائن عند قصور مواردها المالية المتاحة لديها مقابل متطلبات نشاطها ، وتلجأ هذه المؤسسات الى المصارف التجارية للاقتراض منها للأشباع الحاجات التمويلية ، لذلك فإن

موضوع تسعير القروض المصرفية من المواضيع التي زاد الاهتمام بها من قبل الباحثين وذات العلاقة باعتبار التسعير هو العامل الذي يعتمد عليه المصرف في تحقيق ربحية وتنوع نماذج تسعير القروض في المصارف حسب البيئات التي تعمل بها والأساليب التي تعتمدها ، وللاهمية الكبيرة التي تكتسبها المصارف في استخدام المؤشرات في تقييم عملية تسعير القروض ، فضلا عن الدور الذي تلعبه المصارف التجارية كوسيط بين المقرضين والمقترضين .

المبحث الاول: منهجية البحث

اولا:- مشكلة البحث

مصارف حديثة العمل المصرفي والتي يمكن ان تضلل في تبني النموذج المعتمد في تسعير القروض المصرفية .
سادسا: الأساليب المالية المعتمدة في البحث
تم تبني مؤشرات (Gup,140:2011-141) والتي يعتبرها كنموذج في تسعير القروض المصرفية متمثلة بالاتي :

1. العائد على رأس المال المستثمر:- يستخدم هذا المؤشر للقياس مدى استخدام المصرف لرأس ماله لتوليد الأرباح ، ويتم حسابة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Return on Net Funds Employed} = (\text{Loan income} - \text{Loan expense}) / \text{Net bank funds employed} \dots\dots(1)$$

2. المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال:- هو العائد الذي يحصل عليه المستثمر ، اذ يقوم على تحديد حد ادنى من العائد يضمن عدم وقوعه في الخسارة ، ويتم حسابة من خلال المعادلة الآتية:

$$Kw = Kd(1-T)L + Ke(1-L) \dots\dots\dots(2)$$

حيث ان :-

Kw: متوسط المرجح لتكلفة رأس المال

Kd: معدل الفائدة

(1-T): معدل الضريبة

L: نسبة الدين الى الدين + حق الملكية

Ke: معدل العائد المطلوب

3. Z-Score (هدف الربحية):- وهو نموذج الثمان يستخدم لقياس الاستقرار المالي للمصرف ، اذ يبين اذا كان المصرف سيواجه اعسار مالي والذي يشير الى موجودات المصرف اقل من مطلوباته ، ويعبر عن هذا النموذج بصيغة رياضية :-

$$Z = 6.56X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4 \dots\dots(3)$$

حيث ان :-

Z : هدف الربحية

1X: (موجودات المتداولة – مطلوبات المتداولة) / مجموع الموجودات

2X : الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات

3X : الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

4X : القيمة الدفترية للحق الملكية / مجموع المطلوبات

تعد القروض أهم المصادر لإيرادات المصرف إذ تشكل القروض اكبر جزء من موجوداته ، وتعد من الوظائف الرئيسية المهمة للمصرف ، لذلك ينبغي تقييم اداء المصارف من خلال مدى قدرتها على تسعير القروض بما يضمن تغطية تكاليف المبلغ الممنوح وعملية الاشراف عليه وادارته وهامش الخسارة المحتمل وفي الوقت نفسه يتضمن سعر الفائدة توفر هامش ربح للمصرف .
ومن هذا المنطق يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالاتي :-

- 1- ما اهم المؤشرات مستخدمة في تقييم عملية تسعير القروض في المصارف ؟
- 2- ما هو تأثير تسعير القروض في المصارف عينة البحث ؟

ثانيا :- اهمية البحث

تمثلت أهمية البحث من خلال متغير البحث المتمثل بـ (تسعير القروض) وهو اهم المتغيرات المصرفية التي يستند إليها المصرف كونه من اهم الاسس في عمله ، وللاهمية الكبيرة التي تكتسبها المصارف في النشاط الاقتصادي عن طريق منح الاموال لتمويل المشاريع ، ليسهم بشكل أو بآخر في عملية التنمية في أي بلد ، والتي تتم عن طريق منح القروض وتكمن اهمية البحث فيما يأتي :-

توضيح المفاهيم الاساسية لمتغير البحث (مؤشرات تقييم تسعير القروض) مع بيان اهمية تسعير القروض في العمل المصرفي لما لها من تأثير كبير على إيرادات المصرف .

ثالثا :- هدف البحث

يسعى البحث الى تقييم المصارف عينة البحث باستخدام مؤشرات تسعير القروض .

رابعا :- فرضية البحث

هناك تفاوت في اداء المصارف عينة البحث من حيث قدرتها على تسعير القروض بشكل يعزز من ربحيتها

خامسا :- مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالمصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، اما عينة البحث فتمثلت بـ 8 مصارف من بين 24 مصرفا وللمدة (2006 _ 2015) وان سبب اعتماد هذه الفترة وذلك لاعتماد المصارف ما بعد 2015 على المعايير الدولية في اعداد كشوفاتها المصرفية ووفقا لتوجيهات البنك المركزي العراقي والمتوافقة مع الأنظمة الدولية ، كما ان اعتماد الفترة الحديثة لا تغطي السلسلة الزمنية التي يمكن ان الاستفادة منها في اتخاذ القرارات خاصة بعد دخول

المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

أولاً :- مفهوم القروض

حساب هذا المعدل من خلال تحديد الحد الأدنى للسعر الذي يجب على المصرف فرضه على القرض. وعليه، فهو يعد من الجوانب الحساسة التي تواجه الإدارة خاصة في المصارف التي تقدم منتجات غير ملموسة (خدمات) (Maonga, 2016:25). ويمكن تعريفه أيضاً على أنه الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد سعر الفائدة على القروض والودائع والمصرفيات الأخرى التي يتحملها المصرف مقابل تقديمه الخدمات المصرفية أو العمولات التي يتلقاها المصرف نتيجة قيامه بتقديم الخدمات للزبائن (الصميدعي و يوسف, 1120 : 288).

رابعاً :- تسعير القرض والربحية

تمثل إيرادات القروض نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات المصرف، لذلك من المهم تسعير القروض بشكل دقيق وتقييم ربحيته، ولتحقيق ذلك هناك ثلاث عوامل يجب على الإدارة الأخذ بها لكي يسهم هذا التسعير من تحقق المصرف مبتغاه (اسماء وآخرون, 2013 : 10):

1- تكاليف العمليات :- هذه التكاليف تختلف باختلاف القروض، فمثلاً هناك قروض تجارية تكون مبالغها كبيرة وتحتاج إلى وقت وجهد قليل على عكس قروض المستهلكين التي تتمثل بكثرة العدد ومبالغها قليلة وتحتاج إلى وقت وجهد أكثر من الإدارة، وبالتالي فإن تكلفة قروض المستهلكين تكون اضعاف تكلفة القروض التجارية.

2- خسائر القروض (الديون المعدومة) :- ينبغي على إدارة المصرف تقدير الخسائر المتوقعة للقروض، لأن القروض تتأثر بهذه التوقعات، ولعدم دقة التوقعات أو حدوث أحداث غير متوقعة فمن الممكن حدوث خسائر في القروض أكثر من المتوقع حدوثها.

3- ربحية القروض :- يتم تحديد ربحية القروض من خلال معدل الفائدة والمخاطرة وتكاليف القروض التي يحملها المصرف على المقرض.

خامساً :- مؤشرات تقييم تسعير القروض

عند تحليل مؤشرات تقييم تسعير القروض بين المصارف التجارية، ومن العوامل التي تدخل في علاقة تسعير القروض هو البدء بحجم المصارف وهو امر اساسي لتحديد كيفية تسعير المصرف لقرضه وبعد ذلك يتم تحديد حجم الاقراض، اذ يتم قياس حجم المصرف بشكل عام من خلال صافي الاصول المصرف وكلما زاد حجم المصرف زادت الموارد المالية المتاحة نحن تصرفه للاقراض وبالتالي اصبح بإمكانه خفض تكلفة الائتمان من اجل اقراض اكثر. ان مستوى تعبئة الودائع من قبل المصرف امر مهم في تحديد تسعير القروض، فكلما كان المصرف اكثر قدرة على تعبئة الودائع كلما كان لديه القدرة على الاقراض، وهذا يعطي للمصرف اداء متميز (Maonga, 2014:4_5).

تعد القروض المصرفية المقدمة الى الزبائن من حلقات التمويل المهمة في تمويل المشاريع ودعم التنمية الاقتصادية، وهو من الانشطة المهمة لتحقيق الارباح في المصرف، غير ان هذه المصارف تتعرض لمخاطر كثيرة ومتنوعة عند منحها للقروض، فلا يمكن منح القروض دون احتمال وجود مخاطر ولو ضئيلة، ما يتوجب عليها وضع سياسة انتمانية على درجة عالية من الحذر من اجل تفادي المخاطر او تقليلها، وتكون القاعدة التي يضعها البنك هي الالتزام بسداد المستحقات في مواعيدها، فضلاً عن الضمانات (مؤسسة النقد العربي السعودي _ المعهد المالي، 2015 : 3). ويمكن تعريفها أيضاً على انها العمليات المصرفية التي تمنح بموجبها المصرف مبلغاً من المال لأحد زبائنه، مقابل تعهد من قبل الزبون بسداد تلك الاموال مع الفائدة التي يتفق عليها بين الطرفين، وفي الوقت المحدد مسبقاً وبعقد يبرم بين الطرفين (Engelmann & Pham, 2020:1).

ثانياً :- اهمية القروض

1- تظهر أهمية القروض من خلال دورها في الازدهار الاقتصادي للبلاد، لأنها تعتبر من اهم مصادر الاموال للمصارف في الوقت الحاضر، وهذا يؤكد فعالية واهداف المصارف في تمويل المشاريع التجارية (ساره، 2018 : 2).

2- تعد القروض المصرفية المورد الاساس الذي يرتكز عليه المصرف للحصول على إيراداته، اذ انها تمثل الجانب الاكبر من استخدامات المصرف ولهذا فأنها تعطي اهمية خاصة للقروض (سهيلة، 2017: 14).

3- تعمل القروض على زيادة الدخل القومي، اذ تقوم باستخدام الاموال المقترضة عن طريق استثمارها في المشاريع، الامر الذي يؤدي الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي للبلاد (القاموسي وهاشم، 2017 : 271).

4- تساهم القروض في زيادة الاستهلاك من خلال حصول الفئات ذات الدخل المحدود على الاموال لشراء السلع الاستهلاكية وهذا يؤدي الى زيادة الحصة السوقية وزيادة الانتاج (Ghosh, 2019:221).

ثالثاً :- تسعير القروض

القروض المصرفية هي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي في قطاعات مختلفة في اقتصاديات البلدان، اذ يسهم التمويل المصرفي في نمو القطاعات المختلفة عن طريق منح الاموال لاستثمارها في مشاريع مختلفة وزيادة رأس المال فيها وتشجيع الاستهلاك من قبل الاسر (Ashraf and Shen, 2019: 1). ويعد تسعير القروض المصرفية احد العناصر الاساسية في عملية الاقراض، حيث يتم تحديد سعر الفائدة الذي يتقاضاه المقرض وكيفية

فأن معامل بيتا هو مقياس احصائي للمخاطر النظامية وهي مخاطر الشائعة لجميع الأوراق المالية في السوق , حيث يقيس حساسية عائد الأوراق المالية تجاه عائد المحفظة في السوق , تعتمد قيمة بيتا على العلاقة بين معدل عائد الورقة المالية والعائد على محفظة السوق , اي تعتمد على سلسلة زمنية على الأقل اربع سنوات , ومعدل العائد على المحفظة السوق التي تنتمي اليه الورقة المالية , واحصائها تمثل التباين المشترك بين عائد الورقة والعائد على محفظة السوق , ويمكن قياس معامل بيتا وفق المعادلة رقم (4) (الزبيدي , 2004 : 561) :-

$$B = \text{covariance} (R_s R_m) / VR_m \dots\dots\dots 5$$

حيث ان :-

(Cov(Rs Rm) :- تباين المشترك لعوائد السوق مع عوائد الورقة المالية

VRm :- التباين للعوائد المتوقعة للسوق

اما بالنسبة للقيمة بيتا اذا كانت اكبر من واحد $B > 1$ فان مخاطر الورقة المالية اكبر من مخاطر السوق اما اذا كانت قيمة بيتا اصغر من واحد $B < 1$ فان مخاطر الورقة المالية اقل من مخاطر السوق , وفي حالة قيمة بيتا تساوي واحد $B = 1$ فان مخاطر الورقة المالية تساوي مخاطر السوق (عبد الجبار وسعيد , 2016 : 62) , وان معدل عائد المحفظة السوق هو متوسط لمعدلات العائد الحقيقي في السوق (Brigham&Houston,2007:294).

اما معدل العائد الفعلي هو العائد الذي يحققه المستثمر نتيجة بيعه اداة استثمارية , وقد يكون اكبر او اقل من العائد المطلوب (Brigham&Houston,2007:294) , اذ يقاس معدل العائد السوقي للسهم وفق المعادلة رقم (6) (عبيدات , 2008 : 8) :-

$$R_s = p_o_{p1} / p_1 \dots\dots\dots 6$$

حيث ان :-

R_s :- معدل العائد الفعلي (الحقيقي)

P_o :- سعر الاغلاق

P₁ :- سعر الافتتاح

4- هدف الربحية Z- Score

يعتبر أنموذج Altman من افضل النماذج للقياس الاستقرار المالي للمصارف , اذ يبين اذا كان المصرف سيواجه الاعسار المالي والذي يشير الى ان موجودات المصرف اقل من مطلوباته , ويمكن تطبيق نموذج على المصارف التجارية , ويتحدد مقياس z_score الخاص بالمصارف كما يلي

(Strobel,2010:2576 :-

$$Z = V_1 X_1 + V_2 X_2 + V_3 X_3 + V_4 X_4 \dots\dots\dots 7$$

وبناء على ذلك يمكن تقييم تسعير القروض المصرفية من خلال مجموعة من المؤشرات والمقاييس المالية وفق نموذج (Gup,2011) وتتمثل كلاتي :-

1- العائد على صافي الاموال المستخدمة

هو مقياس اداء يهدف من خلاله المصرف الى قياس نسبة العائد الذي يحققه من رأسماله المستثمر , فهذه النسبة تبين مدى فعالية المصرف في استخدام اموال المستثمرين لتوليد الارباح , كذلك يعبر عن الكفاءة في استخدام رأس المال الممتلك والمقترض , اذ يقيس انتاجية استثمارات المصارف بغض النظر عن كيفية تمويلها كما انه من اكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقويم الاداء في المصارف , ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة رقم (1) . (Mauboussin&Callahan,2014:3)

2- المتوسط المرجح للتكلفة رأس المال

هو العائد الذي يحصل عليه المستثمر , اذ يقوم على تحديد حد ادنى من العائد يضمن عدم وقوعه في الخسارة , كلما زاد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال زاد معامل بيتا ومعدل العائد على المساهمين وهذا يؤدي الى زيادة المخاطر ويخفض من تقييم المصرف , ويتكون المتوسط المرجح من (Gitman&Zutter,2012:482) :-

- تكلفة الديون: وهي أدنى قيمة عوائد ينبغي ان يحققها المصرف والتي تضمن تجنب الوقوع بالمخاطر المرتبطة بعدم المقدرة على توليد ارباح تفوق الفوائد الخاصة بالديون والالتزامات المترتبة على القرض.

- حقوق الملكية : وهي أدنى قيمة عوائد ينبغي ان يحققها المصرف لتجنب الوقوع بالمخاطر وحدوث الخسارة في أموال المساهمين , ويمكن قياس المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من خلال المعادلة رقم (2).

3- معدل العائد المطلوب

هو ادنى معدل عائد على الاستثمار يطلبه المستثمرين لتعويضهم عن تحمل المخاطر وتأجيل الاستهلاك المالي للمستقبل , ويقاس معدل العائد المطلوب من خلال المعادلة رقم (4) (Sim et al, 2010)

(27) :-

$$K = R_f + B(R_m + R_f) \dots\dots\dots 4$$

حيث ان :-

R_f :- العائد الخالي من المخاطرة

R_m :- معدل العائد السوقي للسهم (عائد محفظة السوق)

B :- معامل بيتا

K :- معدل العائد المطلوب

وان المعدل الخالي من المخاطرة R_f هو معدل الورقة مالية ذات الدخل الثابت تصدرها جهة حكومية قادرة على سداد ما عليها من التزامات تجاه حامل الورقة مثل معدل العائد على ادونات الخزينة , معدل العائد على سندات الحكومية (المليجي , 2011 : 35) .

ح- الربح قبل الفوائد والضرائب :- ويتمثل بالايادات الناتجة عن أنشطة المصرف , ويتمثل هذا المتغير بالارباح قبل الضريبة والفائدة .
4- القيمة الدفترية للحق الملكية / مجموع المطلوبات.....12
خ- القيمة الدفترية للحق الملكية :- يتم حساب هذا المتغير من خلال قسمة حق الملكية على المطلوبات قصيرة الاجل .
د- اجمالي المطلوبات :- وهي تتمثل بالمطلوبات القصيرة الاجل والطويلة الاجل*.¹

المبحث الثالث: تحليل المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث

سوف نتناول في هذا البحث تحليل نتائج متغيرات البحث وللمدة (2006-2015) والتي تشمل تسعير القروض (العائد على صافي الاموال المستخدمة ، المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ، هدف الربحية -Z (Score) .

1- العائد على صافي الاموال المستخدمة

هو مقياس اداء يهدف من خلاله المصرف الى قياس نسبة العائد الذي يحققه من رأسماله المستثمر ، فهذه النسبة تبين مدى فعالية المصرف في استخدام اموال المستثمرين لتوليد الارباح ، كذلك يعبر عن الكفاءة في استخدام رأس المال الممتلك والمقترض ، اذ يقيس انتاجية استثمارات المصارف بغض النظر عن كيفية تمويلها كما انه من اكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم في تقويم الاداء في المصارف ، ويوضح الجدول (1) العائد على صافي الاموال المستخدمة .

يعد المؤشر (Z) كمتغير اساسي تابع لمتغيرات مستقلة عدة لقياس احتمالية تعرض المصرف للافلاس وقياس استقرار وسلامة المصرف والتنبؤ بتعرض المصرف للافلاس خلال سنتين ، وهذا النموذج كونه مرتبط عكسيا باحتمال افلاس المصرف اي ان قيمة الموجودات اقل من المطلوبات ، اي انه قيمة Z كلما كانت كبيرة كلما كانت درجة استقرار المصرف كبيره واحتمال تعرضه للافلاس ضئيل والعكس صحيح (توفيق ، 2015 : 542) .

توصل Altman باستخدام الاسلوب التحليل التمييزي المتعدد الى النموذج التالي والذي يستخدم للمنظمات الخدمية ومنها المصارف (:-Pradhan,2014:517)

$$Z=6.56X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4 \dots 8$$

حيث ان :-

Z : هدف الربحية

1X : موجودات المتداولة – مطلوبات المتداولة / مجموع الموجودات

2X : الارباح المحتجزة / مجموع الموجودات

3X : الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات

4X : القيمة الدفترية للحق الملكية / مجموع المطلوبات

تم استخدام درجة Z كأداة لتقييم اداء المصارف عينة البحث ، حيث يمكن تفسير متغيرات هذا النموذج من خلال ما يأتي(الدوري, 2013 : 179- 181) :-

1- موجودات المتداولة – مطلوبات المتداولة / اجمالي الموجودات.....9

1- موجودات المتداولة – مطلوبات المتداولة :- يتم حساب هذا المؤشر من خلال طرح الموجودات المتداولة من المطلوبات قصيرة الاجل .

2- اجمالي الموجودات :- تتمثل بكافة الموجودات الموجودة في ميزانية المصرف سواء كانت المتداولة او الثابتة .

2- الارباح المحتجزة / مجموع الموجودات.....10

ج- الارباح المحتجزة :- يتم حساب هذا المتغير من خلال طرح الضرائب ومقسوم الارباح من اجمالي الارباح، وتتمثل بكافة الارباح التي يحصل عليها المصرف .

3- الربح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات.....11

¹ مطلوبات طويلة الاجل تتوفر في عدد محدد من المصارف ولسنوات محددة .

جدول (1): العائد على صافي الاموال المستخدمة

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصرف	ت
0.055	0.068	0.059	0.032	0.046	0.1	0.106	0.007	-0.003	0.062	0.076	بغداد	1
0.009	0.0002	-0.001	-0.001	0.007	-0.00005	0.000004	-0.01	0.006	0.043	0.042	التجاري العراقي	2
0.039	-0.005	0.012	0.057	0.094	0.072	0.034	-0.018	-0.014	0.01	0.155	الاستثمار العراقي	3
-0.034	0.003	0.04	-0.065	0.057	0.083	0.018	-0.078	-0.227	-0.114	-0.065	الشرق الاوسط	4
0.030	0.05	0.02	0.042	0.028	0.033	0.058	-0.002	0.018	0.033	0.021	الاھلي العراقي	5
0.011	0.004	0.015	-0.003	0.014	0.04	0.004	-0.025	-0.03	0.014	0.081	بابل	6
0.057	0.024	0.021	0.193	0.046	0.019	0.023	0.084	0.034	0.054	0.077	سومر التجاري	7
-0.002	0.039	0.038	0.058	0.055	0.022	-0.025	-0.048	-0.115	-0.059	0.013	الخليج التجاري	8
0.020	0.022	0.025	0.039	0.043	0.046	0.027	-0.011	-0.041	0.005	0.05	المحفظة	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

(0.034) ، اما المصارف التي حققت متوسط نسبة العائد على صافي الاموال المستخدمة اقل من المتوسط العام كل من (مصرف الخليج التجاري ، مصرف العراقي ، مصرف بابل) اذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (-0.002) ، (0.009 ، 0.011) على التوالي ، ويشير ذلك الى انخفاض نسبة الارباح المتحققة من رأس المال المستثمر ، وهذا يفسر فشل المصرف في تحقيق ربحية وعدم قدرة الموجودات على تحقيق العائد المطلوب .

2- متوسط المرجح لتكلفة رأس المال

هو العائد الذي يحصل عليه المستثمر ، اذ يقوم على تحديد حد ادنى من العائد يضمن عدم وقوعه في الخسارة ، كلما زاد المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال زاد معامل بيتا ومعامل العائد على المساهمين وهذا يؤدي الى زيادة المخاطر ويخفض من تقييم المصرف ، ويوضح الجدول (2) متوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

يوضح الجدول (1) ان المتوسط العام لنسبة العائد على صافي الاموال المستخدمة للمصارف عينة البحث وللمدة (2006_2015) قد بلغت (0.020) ، اذ حقق مصرف سومر التجاري اعلى متوسط لنسبة العائد على صافي الاموال المستخدمة اذ بلغت (0.057) ، اما المصارف التي حققت متوسط نسبة العائد على صافي الاموال المستخدمة اكبر من المتوسط العام كل من (مصرف بغداد ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الاھلي العراقي) اذ بلغ المتوسط في هذه المصارف (0.055 ، 0.039 ، 0.030) على التوالي ، ويشير ذلك الى ارتفاع نسبة الارباح المتحققة من رأس المال المستثمر ، وهذا يفسر نجاح المصرف في تحقيق ربحية و قدرة الموجودات على تحقيق العائد .
بينما حقق مصرف الشرق الاوسط ادنى متوسط لنسبة العائد الى صافي الاموال المستخدمة اذ بلغت (-

جدول (2): متوسط المرجح لتكلفة رأس المال

المتوسط	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المصرف	ت
0.046	-0.011	0.045	0.02	0.1	-0.08	0.056	0.046	0.176	-0.075	0.191	بغداد	1
0.059	-0.02	0.013	0.047	0.088	0.121	0.036	0.167	0.079	0.182	-0.115	التجاري العراقي	2
0.062	0.023	0.075	0.061	0.05	0.048	0.07	0.064	0.103	0.153	-0.021	الاستثمار العراقي	3
0.061	0.047	0.045	0.046	0.046	0.044	0.051	0.066	0.108	0.097	0.064	الشرق الاوسط	4
0.068	0.007	0.063	0.054	0.06	0.082	0.044	0.077	0.127	0.182	-0.014	الاھلي العراقي	5
0.070	0.033	0.027	0.048	0.05	0.055	0.047	0.102	0.118	0.186	0.039	بابل	6
0.080	0.053	0.054	0.052	0.046	0.062	0.057	0.068	0.148	0.164	0.097	سومر التجاري	7
0.061	0.122	0.062	0.018	0.018	0.015	0.074	0.021	0.095	0.034	0.153	الخليج التجاري	8
0.063	0.031	0.048	0.043	0.057	0.043	0.054	0.076	0.119	0.115	0.049	المحفظة	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

المطلوبات وبالتالي يقترب المصرف من الفشل المالي ، لقد تم تطبيق نموذج Z-Score على 66 مؤسسة أمريكية حيث 33 منها مؤسسة ناجحة والباقي غير ناجحة ، وتم الاعتماد في تحليل النتائج على جدول (3) .

جدول (3) القيود الموضوعة للمصارف ودرجة تعرضها للإفلاس حسب قيمة Z

ت	درجة التعرض للإفلاس	قيمة Z
1	المصرف غير معرض للإفلاس	$Z > 2.6$
2	هناك احتمال قليل للتعرض للإفلاس	$2.0 < Z < 2.6$
3	يصعب التنبؤ بالتعرض للإفلاس	$1.5 < Z < 2.0$
4	المصرف معرض للإفلاس	$Z < 1.0$

Source: Gup, Benton, E.(2011) , *Banking and Financial Institutions , A Guide for Directors, Investors, and Counterparties*, Published by John Wiley & Sons, Inc. Printed in the United States of America p: 155

ويوضح الجدول (3) ان المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z-Score اقل من 1.0 تكون شديدة الخطورة واحتمال تعرضها للفشل ، اما المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z-Score اكبر من 2.6 او بين (2.0، 2.6) تكون مؤسسات ناجحة او احتمال تعرضها للإفلاس قليل جدا اما قيمة Z-Score التي تكون بين (2.0 ، 1.5) يصعب التنبؤ بها ، هذا يعني عند قياس قيمة Z-Score لا بد ان تقع ضمن القيم الثلاث الموضحة في الجدول (3) :-
ويوضح الجدول (4) مؤشرات أنموذج Z-Score للمصارف عينة البحث .

يوضح الجدول (2) ان المتوسط العام لهذه الكلفة للمصارف عينة البحث وللمدة (2006_2015) قد بلغت (0.063) ، ويعد مصرف سومر التجاري الاعلى كلفة اذ بلغت (0.080) ، فضلا عن ذلك ارتفاع معدل العائد المطلوب لهذ المصرف اذ بلغ (0.092) ، اما المصارف التي حققت متوسط الكلفة اكبر من المتوسط العام كل من (مصرف بابل ، مصرف الاهلي العراقي) اذ بلغ المتوسط في هذه المصارف (0.070 ، 0.068) على التوالي ، كذلك ارتفاع معدل العائد المطلوب اذ بلغ (0.094) ، (0.089) على التوالي ، ويشير ذلك الى ارتفاع المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال وزيادة معامل بيتا ومعدل العائد على المساهمين وهذا يؤدي الى زيادة المخاطر ويخفض من تقييم المصرف ، ويوضح الجدول (8) متوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

بينما حقق مصرف بغداد اقل كلفة اذ بلغت (0.046) ، اضافة الى انخفاض معدل العائد المطلوب لهذا المصرف اذ بلغ (0.031) ، اما المصارف التي حققت متوسط الكلفة اقل من المتوسط العام كل من (مصرف التجاري العراقي ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الشرق الاوسط) اذ بلغ المتوسط لهذه المصارف (0.059 ، 0.061 ، 0.062 ، 0.063) على التوالي ، كذلك نلاحظ ارتفاع معدل العائد المطلوب على الرغم من انخفاض في كلف التمويل اذ بلغ (0.093) ، (0.086 ، 0.088 ، 0.089) ويشير ذلك الى انخفاض المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال و انخفاض معامل بيتا ومعدل العائد على المساهمين وهذا يؤدي الى انخفاض المخاطر ويزيد من تقييم المصرف

3- تحليل مؤشرات الاستقرار المالي ((Z-Score

يعد انموذج Z-Score من اهم النماذج في قياس الاستقرار المالي لأنه يبين اذا كانت المصارف ستواجه الاعسار المالي ام لا والتي تشير الى ان قيمة الموجودات اقل من

الجدول (4): مؤشرات أنموذج Z-Score

ت	اسم المصرف	6.56X1	3.26X2	6.72X3	1.05X4	Z-Score
1	بغداد	1.321	0.06	0.237	0.205	1.823
2	التجاري العراقي	3.047	0.063	0.223	1.086	4.419
3	الاستثمار العراقي	2.084	0.104	0.391	0.608	3.187
4	الشرق الاوسط	0.803	0.06	0.379	0.33	1.572
5	الاهلي العراقي	3.032	0.123	0.241	1.05	4.446
6	بابل	2.175	0.075	0.396	0.939	3.585
7	سومر التجاري	3.604	0.036	0.153	1.689	5.482
8	الخليج التجاري	1.6	0.11	0.444	0.479	2.633

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

- 2- المصارف الغير مستقرة او المصارف معرضة للافلاس :- تشير نتائج في الجدول (4) عندما تكون قيمة Z اقل من 1.1 فإن المصرف يكون غير مستقر ماليا ، ونلاحظ من الجدول (4) لا توجد مصارف غير مستقرة اي انه قيمة Z لجميع المصارف عينة البحث حققت اكثر من 1.1 .
- 3- المصارف يصعب الحكم عليها :- تشير النتائج في الجدول (4) عندما تكون قيمة Z واقعه بين 2.6 و 1.1 ، (و بين 1.5) ، (2.0) فإنه من الصعب الحكم عليها فيما اذا كانت مصارف مستقرة او غير مستقرة ، ونلاحظ ان المصارف التي من ضمن هذا التصنيف هي (مصرف الشرق الاوسط ، مصرف بغداد) اذ بلغت (1.823 ، 1.572) على التوالي تقع بين القيم المعيارية لنموذج Z-Score والبالغة (2.6 ، 1.1) و (1.5 ، 2.0) ، ويوضح الجدول (5) تصنيف المصارف الى مستقرة وغير مستقر ومصارف يصعب الحكم عليها .

نلاحظ من الجدول (4) نتائج قيم Z-Score فإنه يمكن تصنيف المصارف الى مستقرة وغير مستقرة ومصارف يصعب الحكم عليه وكما يلي :-

- 1- المصارف المستقرة او المصارف غير معرضة للافلاس :- تشير النتائج في الجدول (4) عندما تكون قيمة Z اكبر من 2.6 او تكون بين $2.0 < Z < 2.6$ فإنه يمكن اعتبار المصرف مستقرا ماليا وذلك لأنه يتميز بالاداء الجيد وتكون احتمالات الفشل والتعثر المالي بعيدة او قليلة جدا الناتجة عن عدم الاستقرار ، ونلاحظ من الجدول (4) ان المصارف (مصرف سومر التجاري ، مصرف الاهلي العراقي ، مصرف التجاري العراقي ، مصرف بابل ، مصرف الاستثمار العراقي ، مصرف الخليج التجاري) حققت استقرارا ماليا اذ بلغت (5.482 ، 4.446 ، 4.419 ، 3.585 ، 3.187 ، 2.633) على التوالي وهي اكبر من قيمة نموذج Z-Score والتي تبلغ (2.6) .

جدول (5) تصنيف المصارف الى مستقرة وغير مستقرة ومصارف يصعب الحكم عليها

المصارف المستقرة $Z > 2.6$	المصارف غير المستقرة $Z < 1.1$	المصارف يصعب الحكم عليها $1.1 < Z < 2.6$
مصرف سومر التجاري	—	مصرف الشرق الاوسط
مصرف الاهلي العراقي	—	مصرف بغداد
مصرف التجاري العراقي	—	
مصرف بابل	—	
مصرف الاستثمار العراقي	—	
مصرف الخليج التجاري	—	
—	—	

المصدر : من اعداد الباحثان

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

- 1- يعد تسعير القروض من اهم الاجراءات التي تقوم بها ادارة الائتمان لما لها من أهمية في زيادة الايرادات المتحققة.
- 2- ينبغي على المصارف إيلاء عملية منح القروض أهمية كبيرة عن طريق تسعير القروض والفائدة التي تترتب على منح المصرف القرض للزبون والتي ينبغي ان تكون كافية لتغطية تكاليف المبلغ الممنوح.
- 3- ان اغلب المصارف عينة البحث مستقرة حسب نتائج قيم Z-Score، ولم يقع اي مصرف في التصنيف الغير مستقر، الا في مصرفي الشرق الاوسط وبغداد كانا ضمن التصنيف المصارف التي يصعب الحكم عليها .

ثانيا: التوصيات

- يتمثل الهدف الحقيقي للباحث وعن طريق تناوله لمشكلة ما أن يتوصل للحلول التي يراها مناسبة، ومن هذا وضعت عدة توصيات والتي يمكن الاستفادة منها في الحد من المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية، ومما تقدم يمكن تلخيص اهم التوصيات بما يلي:
- 1- ينبغي على المصارف الاهتمام بطريقة تسعير القروض من خلال تحديد اسعار الفائدة تجذب عملاء للمصرف وتحقيق ارباح اضافية له .
- 2- ضرورة قيام المصارف عينة البحث بتطوير نظامها المالي والرقابي بشكل يمكنها من مواكبة التطورات التي تحصل في العالم لتلبية جميع احتياجات العملاء .
- 3- على المصارف اخذ كل التدابير التي ترفع من قيمة الموجودات لدى المصرف مقارنة بالمطلوبات التي بذمتها والوصول الى التصنيف المستقر ضمن مؤشر Z-Score .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- اسماء ، طلاب ، بن بوجلطية ، التومي فاطمة (2013) ، معايير واجراءات منح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال دراسة حالة : بنك الوطني الجزائري **BNA** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية - الجزائر .
- 2- البنك المركزي العراقي النشرات السنوية المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، هيكل اسعار الفائدة لدى المصارف العاملة في العراق 1990-2014م .
- 3- البنك المركزي العراقي النشرات السنوية المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، الرصيد القائم لحوالات الخزينة 2004 - 2019 م .
- 4- البنك المركزي العراقي النشرات السنوية المديرية العامة للاحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية ، هيكل اسعار الفائدة للمصارف العاملة في العراق لسنة 2014 .
- 5- البنك المركزي العراقي النشرات السنوية المديرية العامة للاحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية ، هيكل اسعار الفائدة للمصارف العاملة في العراق لسنة 2015 .
- 6- توفيق ، هوزان تحسين (2015) ، قياس استقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 الى 2010 ، مجلة جامعة زاخو ، المجلد 3 العدد 2 ، ص 537-555 .
- 7- الدوري ، عمر علي كامل (2013) ، تقييم الاداء المصرفي الاطار المفاهيمي والتطبيقي ، العراق ، الطبعة الاولى ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى .
- 8- الزبيدي، حمزة محمود (2004) ، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى .
- 9- سهيلة بن احمد (2018)، القروض العقارية وكالة البنك الخارجي الجزائري **B.E.A** ، مذكرة الماستر اكاديمي قسم علوم التجارية ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر .
- 10- الصميدعي ، محمود جاسم ، ويوسف ، ردينة عثمان ، (2011) ، "التسويق الاستراتيجي" ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن .
- 11- عبد الجبار، عبد الجبار هاني و سعيد، عفراء هادي (2016)، اشكالية القروض المصرفية المتعثرة في العراق وسبل معالجتها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 22، العدد 87.
- 12- عبيدات محمد إبراهيم (2008) ، أساسيات التسعير في التسويق المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان .
- 13- القاموسي، ضياء عبد الحسين و هاشم، محمد هادي (2017)، دور التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم مخاطر القرار الائتماني دراسة حالة في مصرف الرشيد / الادارة العامة ، مجلة التقني ، المجلد 30، العدد 4.
- 14- ماضي سارة ، عوامرية نور الهدى (2017-2018) دور ادارة المخاطر الائتمانية في الحد من القروض المصرفية المتعثرة : دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط _ بنك وكالتي قائمة للفترة (2015-2017) ، رسالة _ ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 قائمة ، الجزائر .
- 15- المليجي ، مجدي عبد الحكيم (٢٠١١) " ، تحليل وتشكيل المحافظ المالية ، " مصر .
- 16- مؤسسة النقد العربي السعودي ، المعهد المال (2015) ، مقدمة في اجراءات القروض ، الطبعة الاولى ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر .
- 17- النشرة السنوية لمصرف الاستثمار العراقي المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .
- 18- النشرة السنوية لمصرف الاهلي العراقي المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .
- 19- النشرة السنوية لمصرف التجاري العراقي المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .
- 20- النشرة السنوية لمصرف الخليج التجاري المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .
- 21- النشرة السنوية لمصرف الشرق الاوسط المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .
- 22- النشرة السنوية لمصرف بابل المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .
- 23- النشرة السنوية لمصرف بغداد المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الاوراق المالية للفترة من 2006-2015 .

PRICING OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA THE DEGREE IN MASTER OF SCIENCE IN FINANCE, UNIVERSITY OF NAIROBI, Kenya .

- 8- Mauboussin , Michael J.& Callahan , Dan CFA (2014) , Calculating Return on Invested Capital , ,How to Determine ROIC and Address Common Issues , GLOBAL FINANCIAL STRATEGIES .
- 9- Mutonga, Salome (2009), Credit risk management models by commercial banks in Nairobi Kenya, A management research project submitted in partial fulfillment of the requirement of the requirement for the a ward of the degree of master of business administration (MBA) , school of business, University of Nairobi .
- 10- Pradhan ,Roli (2014) ,Z Score Estimation for India banking Sector international Journal of Trade , Economics and Finance , Vol L-S .No 6 December.
- 11- Sim, Swee,Foong and Goh ,Kim ,2010 , Measuring the cost of equity of emerging markets firms Asian Academy of Management , Journal of Accounting and Finance ,vo1.6, No.1.
- 12- Strobel, F., (2010), Bank Insolvency Risk and Aggregate Z-Score Measures, Economics Bulletin, Vol. 30, No. 4, pp: 2576-2578.

24- النشرة السنوية لمصرف سومر التجاري المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية للفترة من 2006-2015 .

ثانيا: المصادر الاجنبية

- 1- Ashraf , Bader Nadeem , Victor , Yinjie Shen (2019) , Economic policy uncertainty and banks' loan pricing , Journal of Financial Stability .
- 2- Brigham, Eugene F, Houston, Joel F (2007) , Fundamental of Financial Management , 11th Edition , Florida .
- 3- Engelmann, Bernd & Pham, Ha (2020) A Raroc Valuation Scheme for Loans and Its Application in Loan Origination, MDPI journal , Vol.8, No63.
- 4- Ghosh,Saibal (2019), Loan delinquency in banking systems : How effective are credit reporting systems? , Research in international business and finance,Vol.47,pp220-236.
- 5- Gitman,Lawrence J.& Zutter,Chad J.(2012),Principles of managerial finance , 13th Edition, Lawrence J. Gitman company,U.S.A.
- 6- Gup, Benton E.(2011) , Banking and Financial Institutions , A Guide for Directors, Investors, and Counterparties, Published by John Wiley & Sons, Inc. Printed in the United States of America.
- 7- Maonga,Ruth Zame (2016) ,DETERMINANTS OF LOAN